

# ضرورة توخي مقاربة جديدة في مجال الهجرة

التي من شأنها ان تبسط تسليم التأشيرة لهم وعلى تنظيم الهجرة من أجل العمل بأخذ حاجيات البلدان الاصلية وبلدان الاستقبال في مجال الكفاءات البشرية بعين الاعتبار وتطوير وتعزيز هياكل وفرص التكوين المهني في البلدان الاصلية وذلك من خلال مشاريع هادفة تحقق الملاءمة بين العرض والطلب في مجال التشغيل.

ويجدر التذكير في هذا الصدد بأن تونس كانت نادت سنة 2000 بإحداث مرصد أوروبي متوسطي للتشغيل والتكوين المهني إيماناً منها بأهمية موضوع التشغيل خاصة في اقتصاديات البلدان الشريكة المتوسطية، وقد لقيت هذه المبادرة كل الدعم والتأييد من بلدان المنطقة وتم اقرارها ضمن برنامج العمل المنبثق عن ندوة فالنسيا في أفريل 2002 حتى يساهم هذا المرصد في التعريف بأسواق العمل الموجودة في الدول المتوسطية وكذلك ببرامج التكوين المهني ذات الصلة.

كما بادرت تونس بإقتراح بعث برنامج «تشغيل الشباب في مجال التكنولوجيات الحديثة» الذي تم اعتماده كذلك خلال ندوة فالنسيا.

وقد أكدت كافة الاجتماعات التي تم عقدها بين بلدان الحوض الغربي للمتوسط على أهمية هذه المقترحات وعلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لادخالها حيز التنفيذ ووضع أسس تعاون شامل ومتوازن ومندمج بينها من أجل التعامل مع هذه الظاهرة بطريقة منظمة ومنسقة بما يساهم في انشاء جو من التعايش السلمي المشترك.

ومما لا شك فيه ان القمة الاولى لحوار 5 زائد 5 بتونس ستكون محطة متميزة وحاسمة في تكريس هذه التوجهات وايجاد الطرق الكفيلة بتحقيق المزيد من التقارب بين بلدان شمال وجنوب الحوض الغربي للمتوسط في اتجاه ارساء فضاء متوسطي متكافأ فيه الفرص أمام الجميع ويقوم على الشراكة وتشابك المصالح وترابط المصير بما يساعد على انجاح انصهاره في حركة العولمة.

على فتح الحدود أمام السلع والبضائع ورؤوس الاموال بينما تغلق ذات الحدود أمام حرية تنقل الأشخاص والخدمات في عصر التواصل والاندماج بمختلف أبعادها.

وكان اعلان تونس المنبثق عن الندوة الوزارية التي احتضنتها بلادنا في أكتوبر 2002 حول الهجرة في بلدان حوض غرب المتوسط قد أبرز نجاعة المقاربة التونسية في هذا المجال والمتمثلة في معالجة ظاهرة الهجرة بصفة شمولية وعدم الاقتصار على ابعادها الامنية فقط والدعوة الى ابرام ميثاق مغاربي أوروبي حول حقوق الجاليات المغاربية بأوروبا وإلى دعم الحوار والتعاون المتوازن والشامل بين هذه الدول في مسائل الهجرة وخاصة في ما يتعلق بالهجرة غير المنظمة والهجرة والتنمية المشتركة وحقوق والتزامات المهاجرين واندماجهم وتنقل الاشخاص.

ونص الاعلان على ضرورة دراسة أسباب تيارات الهجرة ووسائل التدخل الممكنة في المناطق الفقيرة وتعزيز الظروف المناسبة لتمكين المهاجرين من القيام بدورهم في تنمية بلدانهم الاصلية لاسيما من خلال الاقبال على الادخار والاستثمار الى جانب تطوير نقل التكنولوجيات وتبادل الكفاءات بين بلدان المنطقة.

ودعا الى الاهتمام بحقوق المهاجرين وادماجهم عبر تعزيز عملية الاندماج وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية للمهاجرين المقيمين بصفة قانونية مع إحترام إختلاف ثقافتهم وذلك طبقا للاتفاقيات الثنائية واتفاقيات الشراكة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كما أكد على تيسير التجمع العائلي وتحسين ظروف العيش والعمل لعموم المهاجرين المقيمين بصفة قانونية مع تسهيل الاجراءات المتعلقة بهم والتحسين بصفة فعلية لظروف تنقلهم ودخولهم الى سوق العمل.

وشدد الاعلان على أهمية تحسيس الرأي العام بحقوق المهاجرين وواجباتهم بما يدعم احترام كرامتهم وعلى ضرورة وجوب اتخاذ الاجراءات

(وات) يكتسي البعد الاجتماعي أهمية بالغة ضمن محاور اهتمامات قمة الحوار الاولى 5 زائد 5 التي ستحتضنها تونس يومي 5 و6 ديسمبر الجاري والتي ستنكب على معالجة عديد المسائل الاخرى المتعلقة بالامن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والحوار بين الثقافات والحضارات في منطقة غرب المتوسط.

ذلك أن الحوار 5 زائد 5 تميز منذ انطلاسته بشموليته لمختلف ابعاد العلاقات القائمة بين بلدان المنطقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وثقافيا وعمقه وثرائه وتنوع مقاصده وفي مقدمتها تحقيق التنمية والازدهار المتضامنين في الحوض الغربي للبحر الابيض المتوسط وهما الهدفان اللذان ما فتئت تونس بقيادة الرئيس زين العابدين بن علي تدعو الى تجسيهما من خلال ابرام عقد أوروبي متوسطي للتنمية والتضامن يستجيب الى ما تصبو اليه شعوب المنطقة من تعاون اقتصادي وتواصل اجتماعي وتبادل ثقافي بعيدا عن مخاطر الاقصاء والتهميش وما تفرزه من ظواهر التطرف وعدم الاستقرار.

وقد أكد رئيس الدولة في مناسبات عديدة على وجوب ايلاء مزيد العناية للأبعاد الاجتماعية ومنها بالخصوص موضوع الهجرة بالاضافة الى الجوانب الثقافية والعلمية والتكنولوجية بما يضمن تكافؤ الفرص أمام شعوب شمال المتوسط وجنوبه ويضفي بعدا انسانيا على مسار برشلونة الذي ساهمت تونس في تاسيسه سنة 1995 على أساس انه مشروع مصيري مشترك.

وجاءت دعوة سيادته في خطابه بمناسبة افتتاح الندوة الدولية الخامسة عشرة للتجمع الدستوري الديمقراطي حول القضاء الاورومتوسطي وتوسع الاتحاد الاوروبي الى توخي مقاربة جديدة لقضية الهجرة لتؤكد هذا التمشي وتبرز حرص تونس على معالجة هذا الملف حتى لا تشعر شعوب الضفة الجنوبية للمتوسط «بأن أوروبا قلعة منغلقة على نفسها وبأن التوجه الى إحداث منطقة للتبادل الحر بينها وبين شعوب الشمال يؤسس لفارقة تقوم